

الاقتصاد الأخضر: كطريق الى التنمية المستدامة في فلسطين

Green Economy: as a way to sustainable development in Palestine

أ. سمر هارون

haroun.samar@gmail.com

أكاديمية وباحنة في الاقتصاد، جامعة الأزهر، وجامعة غزة. غزة - فلسطين

تاريخ قبول النشر: 2019/11/03

تاريخ الاستلام: 2019/04/03

الملخص:

ظهرت فكرة الاقتصاد الأخضر نتيجة لأزمات متعددة تعرضت لها المنطقة العربية، وهدفها هو تحقيق تنمية اقتصادية، عن طريق انشاء مشاريع صديقة للبيئة، وباستخدام التكنولوجيا في مجال الطاقة المتجددة، ويدعو الى تطبيق هذا النموذج على القطاعات القائمة، وتغيير انماط استهلاكها غير المستدام، مما ينجم عن ذلك، توفير فرص عمل جديدة، تعمل على الحد من الفقر، والبطالة، الى جانب تقليل كثافة استخدام الطاقة، واستهلاك الموارد، وانتاجها. وفي هذا الاطار نسعى الى وضع فكرة، لتطبيق اقتصاد مبني على استراتيجية الانتقال الى الاقتصاد الأخضر.

وترى هذه الدراسة امكانية تطبيق نموذج الاقتصاد الأخضر في فلسطين، لكونها تمتلك مقومات بشرية، وطبيعية، والتي تتمتع بمقومات مناسبة لتطبيق هذا الاقتصاد، لتحقيق اغراض عديدة في وظيفتها، مثل: القضاء على البطالة، والحد من الفقر، وتحقيق الرفاهية في المجتمع.

الكلمات المفتاحية: الاقتصاد الأخضر، التنمية المستدامة، بطالة، فقر، بيئة، فلسطين.

تصنيف JEL: O10، Q01.

المؤلف المرسل: سمر هارون، الإيميل: haroun.samar@gmail.com

Abstract:

The idea of a green economy emerged as a result of multiple crises in the Arab region, Its objective, Is to achieve economic development, through the establishment of environmentally friendly projects, using the technology of renewable energy, which calls for the application of this model to existing sectors and changing their unsustainable patterns of consumption, resulting in new employment opportunities that reduce poverty and unemployment, as well as reduce the intensity of energy use, resource consumption and production. In this context, we seek to develop the idea, to apply an economy based on "the transition to a green economy strategy."

This study see the possibility of applying the green economy model in Palestine, because it has the human and natural components that provide the proper means to implement this economy, and achieve its purposes such as: eliminating unemployment, reducing poverty and achieving welfare in society.

Keywords: Green Economy, Sustainable Development, Unemployment, Poverty, Environment, Palestine.

Jel Classification:O10, Q01.

I المقدمة

في هذه الحقبة الزمنية التي نعيشها اليوم، تمر المنطقة العربية بمرحلة تحول في مسارها الإنمائي، إذ اعترضت مجتمعات هذه الدول، على الأنظمة التي تطبقها، والمطالبة بتحسين ظروفها المعيشية، والحصول على الموارد التي تحتاجها، وتوفير فرص العمل، والمياه، والبيئة. وتسجل هذه الدول تفاوتاً كبيراً في معدلات النمو الاقتصادي، وسيكون لهذا التحول الى نموذج إنمائي جديد، ذات تأثير على استخدام الموارد الطبيعية، وتوزيعها، وإدارتها.

شهدت المنطقة العربية، اهتماماً بالبيئة، والتغيرات المناخية، وتأثيرها على المجالات الاقتصادية، بحيث ظهرت العديد من الأزمات المالية، وانتشار ظاهرة الفقر، وزيادة حجم البطالة، مما أدى الى تشجيع الاستثمار في البيئة من قبل المجتمع الدولي، لتحقيق التنمية المستدامة في المنطقة العربية، والتحول الى اقتصاد يهتم بالجوانب البيئية،

حيث يطلق على هذا النوع من الاقتصاد، هو الاقتصاد الأخضر، أو ما يطلق عليه الاقتصاد البيئي، بحيث يهدف الى الربط بين متطلبات تحقيق التنمية المستدامة وحماية البيئة، وخلق العديد من الوظائف الخضراء، لحل العديد من المشكلات الاقتصادية مثل: الحد من الفقر، وتقليل حجم البطالة، عن طريق خلق فرص عمل، في العديد من القطاعات مثل: قطاع الطاقة المتجددة، وإدارة النفايات، وقطاع المياه، والزراعة، والصناعة، الخ من القطاعات المعنية بالاقتصاد الأخضر.

إن استغلال الموارد الطبيعية التي تتمتع بها المنطقة العربية، يساعد في الحد من حجم التلوث المنتشر، خاصة في الآونة الأخيرة، في المنطقة العربية.

إن هذه الدراسة تهدف الى دراسة مفهوم الاقتصاد الأخضر، والاطلاع على التجارب الناجحة في المنطقة العربية، مثل الامارات، واليمن، حيث أن دراسة هذه التجارب، يساعدنا على البحث في إمكانية تطبيق هذا الاقتصاد في فلسطين، خاصة ان فلسطين تتمتع بموارد طبيعية وبشرية، فلا بد من استغلالها لحل على الأقل بعض من المشكلات الاقتصادية، والبيئية التي تعاني منها فلسطين، وخاصة قطاع غزة.

1. مشكلة الدراسة

تتمثل مشكلة الدراسة على التساؤلات التالية:

- ما مفهوم الاقتصاد الأخضر، وما هي اهدافه ومكانته في تحقيق التنمية المستدامة؟
- كيف يساهم في حماية البيئة، وخلق فرص عمل؟
- ما هو واقع توجه فلسطين نحو الاقتصاد الأخضر؟

2. أهمية الدراسة

تعود فكرة الاقتصاد الأخضر بالدارسة والاهتمام، ونظرا للأهمية الذي تلعبه كافة الاقتصادات، سواء كانت دول متقدمة او نامية، لأنه يساهم في تخفيض كميات الطاقة، والموارد في عمليات الإنتاج، ويقلص النفايات والتلوث.

وفي ظل ما تعانيه العديد من الدول العربية من ظاهرة تراجع النمو الاقتصادي في حالات معينة، وتدني مستواه، وما يترتب على ذلك من مشاكل عديدة كالبطالة والفقر، وفي ظل الآثار السلبية للتنمية خاصة ما يتعلق منها بالتلوث بصوره المختلفة، وبالضغط على الموارد المتاحة بحسابه لينتفع فيه الجيل الحالي على حساب الأجيال اللاحقة، ومن هنا تبرز أهمية الاقتصاد الأخضر، والتنمية المستدامة.

3. أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى ما يلي:

- معرفة أهمية الاقتصاد الأخضر، وتأثيره على تحقيق التنمية المستدامة في فلسطين.
- معرفة دور الاقتصاد الأخضر لمواجهة البطالة، والحد من الفقر.
- إيجاد سبل لتطبيق الاقتصاد الأخضر في فلسطين، من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وتشجيع الاستثمارات، وتقليل الفجوات بين طبقات المجتمع المتفاوتة.
- الاستفادة من تجارب الدراسات السابقة في مجال الاقتصاد الأخضر، لتحقيق أفضل السبل التي تساعد للوصول الى التنمية المستدامة في فلسطين.

4. فرضية الدراسة

تتمثل فرضيات الدراسة في ما يلي:

- يوجد علاقة بين الاقتصاد الأخضر والتنمية المستدامة.
- توافر الامكانيات وموارد الطاقة المتجددة في فلسطين لجعلها تخوض تجربة تحويل اقتصادها الى الاقتصاد الأخضر.
- عملية التحول الى الاقتصاد الأخضر يؤدي الى تحسين الوضع الاقتصادي، وزيادة كفاءة استخدام الموارد الاقتصادية، وتخفيض التدهور البيئي.

5. منهج الدراسة

تعتمد الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، حيث يوضح أثر الاقتصاد الأخضر في الدول للوصول إلى التنمية المستدامة، ويتم توضيح ذلك من خلال دراسات تجريبية سابقة لبعض الدول في تحويل اقتصادها الى الاقتصاد الأخضر لتحقيق التنمية المستدامة، حيث يعتمد على وصف وتحليل هذه التجارب للاستفادة والتطبيق في فلسطين.

II مفهوم الاقتصاد الأخضر

هناك العديد من المفاهيم التي تتعلق بمفهوم الاقتصاد الأخضر، منها:

- الأمم المتحدة للبيئة: وضعت تعريفاً للاقتصاد الأخضر باعتباره "اقتصاد يؤدي الى او يساهم في تحسين رفاه الانسان والعدالة الاجتماعية، مع الحد بشكل كبير من المخاطر البيئية والندرة الإيكولوجية" (الأمم المتحدة للبيئة).

- منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية: عرفت الاقتصاد الأخضر بأنه "تعزيز النمو الاقتصادي والتنمية، مع ضمان استمرار الاصول الطبيعية في توفير الموارد والخدمات البيئية التي تعتمد عليها رفاهية المجتمع" (OECD, 2011. P 4).

أو، "اعتبره الاقتصاد الذي يوجد به نسبة صغيرة من الكربون ويتم فيه استخدام الموارد بكفاءة، كما أن النمو في الدخل والتوظيف يأتي عن طريق الاستثمارات العامة والخاصة، والتي تقلل انبعاثات الكربون والتلوث، وتدعم كفاءة استخدام الموارد والطاقة، وتمنع خسارة التنوع البيولوجي، وهذا لا يتحقق إلا من خلال اصلاح السياسات والتشريعات المنظمة لذلك" (قحام، وشرقرق، 2016، ص 439).

أو، "هو نظام أنشطة اقتصادية تتعلق بإنتاج وتوزيع واستهلاك البضائع والخدمات ويفضي في الأمد البعيد الى تحسن رفاه البشر، ولا يعرض في الوقت نفسه الأجيال المقبلة الى مخاطر بيئية او حالات ندرة إيكولوجية كبيرة".

ومن ناحية أخرى "فهو اقتصاد يوجه فيه النمو في الدخل والعمالة بواسطة استثمارات في القطاعين العام والخاص من شأنها ان تفضي الى تعزيز كفاءة استخدام الموارد، وتخفيض انبعاثات الكربون والنفايات والتلوث ومنع خسارة التنوع الاحيائي وتدهور النظام الايكولوجي" (خنفر، 2014، ص 55).

III أسباب ودوافع الانتقال والتحول إلى الاقتصاد الأخضر

هناك أسباب ودوافع متعددة تدعو الى الانتقال نحو الاقتصاد الاخضر ويمكن إجمال هذه الأسباب بما يلي:

- الاستخدام غير الرشيد للموارد الطبيعية والطاقة.
- ضعف مستوى الاقتصاد الكلي، وغالبا ما يتمثل بارتفاع معدلات البطالة.
- التفاوت في المستوى الاجتماعي وخاصة بين الرجال والنساء، وبين المناطق الحضرية والريفية.
- التوسع العمراني العشوائي مع تردي ظروف السكن وعدم كفاءة النقل وازدحام المدن.
- تدني مستوى ونوعية الانظمة التربوية والبحوث التي لا تلبي حاجات الاقتصاد.
- وجود مشكلات زراعية وبيئية تتمثل في انعدام الأمن الغذائي والأمن المائي وانتشار ظاهرة الجفاف والتصحر.

- عدم استقرار البيئة السياسية والذي تفاقم بفعل النزاعات الاقليمية والاضطرابات الأمنية والثورات الشعبية.

IV تحديات التحول إلى الاقتصاد الأخضر

توجد العديد من التحديات والتي سوف تواجه الدول في مرحلة تحولها إلى الطاقة الخضراء، ولكن يجب أن تكثف من جهودها من أجل التغلب على هذه التحديات. ومن هذه التحديات ما يلي:

- عدم التخطيط المحكم في مجال السياسات التنموية.
- إن الفقر لايزال منتشر في المنطقة العربية، حيث أن المجتمع يفتقر الى الخدمات الصحية، المياه النظيفة، والافتقار في كفاءة استخدام المياه العذبة، ومصادر الطاقة.
- ارتفاع تكلفة التدهور البيئي في المنطقة العربية (البربري، 2017).
- تحول الوظائف من قطاعات الى اخرى، حيث ان زيادة الوظائف في قطاعات معينة يقابلها تراجع في عدد من الوظائف في قطاعات اخرى، خاصة في المرحلة الانتقالية، وهذا يؤدي الى تفشي مشكلة البطالة بين فئة كبيرة في المجتمع.
- امكانية نشوء سياسات حماية وحاجز فنية اضافية امام التجارة.
- خيار التحول الى الاقتصاد الاخضر خيار مكلف وقد لا ينتج عنه فوز تلقائي ومتساوي على الصعيدين الاقتصادي والبيئي وقد يكون ذلك على حساب اهداف انمائية أخرى (القبندي، 2011).

V القطاعات المعنية بالاقتصاد الأخضر

لقد حددت قمة ريو دي جانيرو في العام 1992 أهم القطاعات التي من شأنها المساعدة التحول إلى الاقتصاد الأخضر، وهذه القطاعات هي:

1. الطاقة المتجددة: ويشمل ذلك توليد الطاقة من مصادر متجددة وصديقة للبيئة مثل توليد الكهرباء من الطاقة الشمسية، وطاقة الرياح، ومن مساقط المياه، والوقود الحيوي، والطاقة الجوفية، وغيرها.
2. إدارة النفايات: وذلك من خلال اعادة تدوير النفايات واستخدامها في محاللات شتى، ومعالجة النفايات السامة الملوثة للبيئة.
3. إدارة الأراضي: وذلك من خلال التوسع في الزراعة العضوية، وإعادة التشجير، والاهتمام بالمراعي الطبيعية.

4. إدارة المياه: إعادة استخدام المياه وذلك من خلال معالجة مياه الصرف وإعادة استخدامها في الزراعة، وجمع مياه الأمطار والسيول.
5. النقل المستدام: وذلك من خلال إيجاد وسائل نقل صديقة للبيئة مثل السيارات التي تعمل جزئياً بالكهرباء، والتوسع في مجال النقل العام.
6. الأبنية الخضراء: ويعني ذلك التوسع في البناء بمواد صديقة للبيئة والتي تعمل على تخفيض استهلاك الطاقة والمياه.
7. الصناعة: وذلك من خلال التوجه نحو التقانة النظيفة والصديقة للبيئة، إضافة الى خضرة الصناعات القائمة.
8. السياحة: وذلك من خلال التوسع في إنشاء المجمعات السياحية والإكثار من المناطق الخضراء والمساحات المائية والتي تلطف الجو (المولى، 2017، ص 502).

VI البيئة الملائمة لنمو الاقتصاد الأخضر

إن البيئة الملائمة والمناسبة لاقتصاد أخضر، هي تلك التي يتم من خلالها، دمج كلفة التلوث، واستخدام الموارد الطبيعية ضمن الكلفة الاجمالية للسلع والخدمات، ومراجعة القوانين البيئية، وتوضيح آليات التنفيذ، ووضع استراتيجيات وطنية مناسبة للتنمية الخضراء، وذلك من خلال تحديد القطاعات القابلة للتحويل إلى الاقتصاد الأخضر، توعية المستهلك وتعزيز ثقافة أنماط الإنتاج والاستهلاك المستدامة، واعتماد السياسات الداعمة، مثل: المشتريات العامة، ضرائب مباشرة، حوافز للأنشطة البيئية، نقل التكنولوجيا، بحث وتطوير، برامج شهادات الجودة (فاطمة الزهراء الحاتمي، 2012).

VII دور الجهات المعنية

1. الحكومة: تقوم بسن القوانين، السياسات التي تنتهجها، تشجيع الريادة والابتكار البيئي.
2. القطاع الخاص: تصميم سلع مبدعة، اعتماد أنظمة إدارة البيئة، استثمارات بيئية جديدة.
3. المؤسسات المالية: الاستثمارات البيئية.
4. المنظمات الدولية: تقديم المعونة الفنية، دعم نقل التكنولوجيا، تشجيع التعاون الاقليمي، الحث على تحقيق التنمية المستدامة.
5. منظمات المجتمع المدني: المشورة القانونية، بناء القدرات المحلية في إعداد المشاريع الخضراء المدرة للدخل.

6. المستهلكين: يعتبروا أقوى حليف لنمو الاقتصاد الأخضر، وذلك من خلال اعتناقهم ثقافة الإنتاج والاستهلاك المستدام (مجدلاني، 2010، ص10).

VIII رصد التقدم نحو الاقتصاد الأخضر

ينبغي أن تستند السياسات التي تعزز نمو الاقتصاد الأخضر إلى فهم جيد لمحددات النمو هذا الاقتصاد. وينبغي دعمها بمعلومات مناسبة لرصد التقدم وقياس النتائج.

ويتطلب رصد التقدم نحو الاقتصاد الأخضر، مؤشرات تستند الى بيانات قابلة للمقارنة دوليا. وينبغي ان تكون هذه المؤشرات جزءا لا يتجزأ من اطار مفاهيمي، ويتم اختيارها وفقا لمعايير محددة جيدا. وفي نهاية المطاف، يجب أن تكون قادرة على إرسال معلومات واضحة تحدث الى صانعي اصحاب القرارات السياسية، والمجتمع عامة. وقد تم اختيار أربعة مجالات للاستفادة من السمات الرئيسة للاقتصاد الأخضر، وهي كما يلي (OECD INDICATORS, 2011, P15):

1. البيئة والموارد الانتاجية: من أجل استيعاب الحاجة الى الاستخدام الفعال لرأس المال الطبيعي والاستيلاء على جوانب الانتاج التي نادرا ما يتم قياسها كليا في النماذج الاقتصادية والأطر المحاسبية.
2. الأصول الاقتصادية والبيئية: لتعكس حقيقة أن انخفاض قاعدة الأصول يمثل مخاطر على النمو ولأن النمو المستدام يتطلب الحفاظ على قاعدة الأصول.
3. الجودة البيئية للحياة: الاستيلاء على الآثار المباشرة للبيئة على حياة المجتمع، من خلال مثلا: الحصول على المياه أو الآثار الضارة الناجم عن تلوث الهواء.
4. الفرص الاقتصادية والاستجابة من خلال السياسة: والتي يمكن استخدامها للمساعدة في تمييز فعالية السياسة في تحقيق نمو الاقتصاد الأخضر.

IX متطلبات التحول الى الاقتصاد الأخضر

- مراجعة السياسات الحكومية، وإعادة تصميمها لتحفيز التحولات في أنماط الإنتاج والاستهلاك والاستثمار.
- الاهتمام بالتنمية الريفية بهدف تخفيف الفقر في الريف مع زيادة الموارد.
- الاهتمام في قطاع المياه وضبط استخدامها وترشيدها ومنع تلوثها.
- العمل على الاستثمارات المستدامة في مجال الطاقة وإجراءات رفع كفاءة الطاقة.

- وضع استراتيجيات منخفضة الكربون للتنمية الصناعية، واعتماد تكنولوجيات الانتاج الأكثر كفاءة في المصانع الجديدة.
- دعم قطاع النقل الجماعي.
- تبني أنظمة تصنيف الاراضي والتنمية المختلطة الاستعمالات واعتماد المعايير البيئية في البناء.
- التصدي لمشكلة النفايات البلدية الصلبة واستثمارها بما هو مفيد وصديق للبيئة (خنفر، 2014، ص 56).

X النتائج الرئيسية على الاقتصاد الأخضر

إن انتقال الدول النامية الى الاقتصاد الأخضر أمر في بالغ الأهمية لتحسين رفاهية المجتمع، والحد من مستوى الفقر، والاستخدام الفعال، وخلق فرص عمل عديدة للحد من حجم البطالة.

والآتي، بعض النتائج الرئيسية حول الاقتصاد الأخضر، يمكن توضيحها كما يلي:

1. تأثير الاقتصاد الأخضر على الحد من الفقر

الفقر المستمر أو المستدام هو الشكل الأكثر وضوحاً من عدم المساواة الاجتماعية، وهو يرتبط بالوصول غير المتكافئ الى التعليم، والرعاية الصحية، وتوفير الائتمان، وفرص الدخل، وتأمين حقوق الملكية (Chendo, & Nwosu Ben, 2015, P 2).

ومن السمات الرئيسية للاقتصاد الأخضر انه يسعى الى توفير فرص متنوعة للتنمية الاقتصادية، وتخفيف حدة الفقر دون تصفية او تآكل الاصول الطبيعية للدولة. وهذا ضروري بشكل خاص في الدول المنخفضة الدخل، حيث تمثل سلع وخدمات النظام الإيكولوجي عنصراً كبيراً في سبل معيشة المجتمعات الريفية الفقيرة، والنظم الإيكولوجية، وتوفر خدماتها شبكة أمان ضد الكوارث الطبيعية والصدمات الاقتصادية (UNEP, 2011, P 9).

يمكن أن يؤدي تخضير الزراعة في الدول النامية، مع التركيز على أصحاب المشاريع الصغيرة، إلى الحد من الفقر مع الاستثمار في رأس المال الطبيعي، الذي يعتمد عليه الفقراء.

من خلال زيادة الاستثمار في الاصول الطبيعية التي يستخدمها الفقراء لكسب معيشتهم، والتحول نحو اقتصاد أخضر يعزز سبل العيش في العديد من المناطق ذات الدخل المنخفض.

في العديد من الدول النامية، يتمثل أحد أكبر الفرص لتسريع الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر في الاستثمار في توفير المياه النظيفة، وخدمات الصرف الصحي للفقراء. الطاقة المتجددة يمكن أن تلعب دوراً فعالاً من حيث التكلفة في استراتيجية للقضاء على فقر الطاقة (UNEP, 2011, P 10).

وأخيراً، يمكن للتنمية السياحية عندما تكون مصممة بشكل جيد أن تدعم الاقتصاد المحلي، والحد من الفقر، فعلى الرغم من التحديات الملحوظة التي صاحبت نمو السياحة مثل انبعاثات غازات، الاحتباس الحراري، واستهلاك المياه، وصرف الماء غير المعالج، وتوليد المخلفات، وتدمير التنوع البيولوجي البحري والاراضي المحلية، والتهديدات التي تواجه بقاء الثقافات والتقاليد المحلية، وتعد زيادة مشاركة المجتمع المحلي، خاصة الفقراء منهم، في سلسلة القيمة للسياحة، اثناء تخضير قطاع السياحة، عنصراً أساساً في تنمية الاقتصاد المحلي، والحد من الفقر (أحمد، ص 13).

ولهذا يساهم الاقتصاد الأخضر في الحد من الفقر، وذلك من خلال الإدارة الرشيدة للموارد الطبيعية، والانظمة الايكولوجية، لتدقيق المنافع من الموارد الطبيعية، وتوصيلها للفقراء بصورة مباشرة، بالإضافة الى توفير فرص عمل جديدة، وخاصة في قطاعات الزراعة، والطاقة، والنقل، والصحة، فلا بد من استغلال هذه القطاعات، خاصة في الدول النامية (الحسيني، 2015، ص7-8).

والشكل رقم (1)، والذي يوضح، الإطار المفاهيمي للاقتصاد الأخضر للتخفيف من حدة الفقر، وذلك من خلال تحسين مستويات الدخل بالاعتماد على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بالتدريب والتمويل الضروري، وكذلك العمل على خفض التكاليف خاصة في الخدمات الرئيسية، أو الحد من ظاهرة الهجرة.

الشكل رقم (1) الإطار المفاهيمي المتكامل للاقتصاد الأخضر من أجل القضاء على الفقر



المصدر: (الاسكوا، 2011، ص9).

2. الاقتصاد الأخضر يخلق فرص العمل ويعزز العدالة الاجتماعية

في الوقت الذي اتجه الاقتصاد العالمي الى ازمة الكساد عام 2008 متأثراً بزمه البنوك والقروض تصاعد القلق من فقدان الوظائف وكان لابد أن نتوجه إلى فرص التوظيف التي يوفرها لنا تخضير الاقتصاد وذلك من خلال:

- إن التحول الى الاقتصاد الأخضر يعنى ايضاً تحولاً في التوظيف الذى يخلق عدداً مماثلاً على الاقل من الوظائف التي يخلقها نهج العمل المعتاد، ولكن المكاسب الإجمالية في التوظيف طبقاً لسيناريو الاستثمار الأخضر يمكن أن تكون أعلى، وستشهد قطاعات الزراعة والمباني والجراحة والنقل، وفي سيناريوهات الاستثمار الأخضر نمواً في الوظائف على المدى القصير والمتوسط والبعيد يفوق نظيره في سيناريوهات نهج العمل المعتاد.

يمكن أن يؤدي ارتفاع الدخل الزراعي الى توسيع السوق ليس فقط بالنسبة للسلع الاستهلاكية الخفيفة (أجهزة الراديو والدراجات وأدوات المطبخ ، إلخ) ، بل أيضاً للأدوات والآليات الزراعية المصنعة والمدخلات. إن الدول التي تتجه صوب الاقتصاد الأخضر تشهد بالفعل خلق فرص عمل كبيرة مع السياسات الحالية، ويمكن توسيع الإمكانيات مع مزيد من الاستثمارات في القطاعات الخضراء. وتبشر السياسات التي تستهدف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم بالوعد الخاص لأنها تمثل حصة كبيرة من نمو العمالة في العديد من الدول. في سيناريوهات الاستثمار الأخضر، ستشهد قطاعات الزراعة، والنقل نمواً في الوظائف على المدى القصير، والطويل. وتشير التقديرات إلى أنه على مدى الطويل المقبل، يمكن أن يزيد التوظيف العالمي في الزراعة بنسبة تصل الى 4% (Chendo, & Nwosu Ben, 2015, P 3).

- إن تخصيص 1% على الاقل من الناتج المحلي الإجمالي العالمي لرفع كفاءة الطاقة وتوسع في استخدام الطاقة المتجددة سيخلق وظائف إضافية مع توفير طاقة تنافسية، وينمو الوظائف في مجالي ادارة المخلفات وتدويرها لتتمكن من التعامل مع المخلفات الناتجة عن نمو الدخل والسكان على الرغم من وجود تحديات معتبرة في هذا القطاع فيما يتعلق بالوظائف الكريمة.

- سيشهد التوظيف المرتبط بتخضير قطاعات المياه ومسايد الأسماك تعديلاً مع الوقت تحتمه الحاجة للمحافظة على الموارد.

XI دراسة تجارب ناجحة لدول عربية في الاقتصاد الأخضر

تقوم العديد من الدول العربية بتنفيذ الاقتصاد الأخضر لتحقيق التنمية المستدامة.

1. الأردن

بعد أن عرفت الاردن، بمواردها غير المستغلة، وجه اهتمامه الى قطاعات جديدة للاستثمار في الطاقة الخضراء لتعزيز التنمية الاقتصادية، وتوفير فرص العمل، والحفاظ على موارده الطبيعية، حدد الأردن عدة فرص لإطلاق القطاعات الخضراء، بما في ذلك الطاقة المتجددة، وكفاءة استخدام الطاقة، والمياه، وإدارة المياه العادمة، والنفايات الصلبة، والمباني الخضراء، والسياحة البيئية، والنقل. ومع ذلك، لا يزال إدراج إمكانات الاقتصاد الأخضر في تلك القطاعات محدودا (Al Zu'bi, 2013).

إن الأردن نجحت في تنفيذ الخطط، لمواجهة التحديات الكبيرة والأعباء الاقتصادية الضخمة الناجمة عن التذبذب في اسعار الطاقة، والطلب المتزايد عليها، كما أنها أشارت إلى أهمية تنمية مصادر الطاقة المتجددة، والبديلة، للتخفيف من العبء الاقتصادي. إن الطاقة المتجددة لم تعد طاقة مكلفة، بل أصبحت من خلال التقدم التكنولوجي منافسة بل اقل تكلفة من الطاقات الاخرى. خاصة في الأردن، الذي يعتمد على الطاقة المستوردة بنسبة 97%، ويسبب هذه النسبة بدأت تبحث عن بدائل الطاقة، وخاصة المتجددة منها، وترشيد استخدامها، لتسهم في خليط الطاقة الكلي، وبالتالي التخفيف من حدة أزمة الطاقة.

وأن تكلفة الطاقة المستوردة في الأردن شكلت في عام 2017، حوالي 10% من الناتج المحلي الاجمالي، في حين بلغت هذه النسبة عام 2014، حوالي 18%، وان هذه النسبة شجعت على جذب الاستثمارات في مجال الطاقة المتجددة، والتي ساعدت على تطوير مشاريع الطاقة الشمسية، والرياح، لتصل الى 1500 ميغاواط، ما ستسهم بحوالي 20% من الطاقة الكهربائية المولدة بحلول عام 2020، هذا يعني أن الاردن حققت نجاحا تحقيق أهدافها.

في نهاية عام 2017، أطلقت جولة جديدة للاستثمار في مشاريع تخزين الطاقة بالمنطقة بالتزامن مع مشروع توسعة الشبكة الكهربائية، بهدف الحد من التذبذب، وتوفير الاستقرار الكهربائي على الشبكة الكهربائية، وتشغيل المزيد من محطات الطاقة المتجددة (الخرابشة، 2018).

وفي وجود أكثر من 70% من السكان تحت سن الثلاثين، لا شك أن الاستثمار الأكبر بالنسبة للأردن يتعين ان يكون في طاقاته البشرية. إن إدماج احتياجات السوق

المتعلقة بالاقتصاد الأخضر ضمن أنظمة التعليم والتدريب المهني، سيعزز القدرة التنافسية للقطاعات، والعناقيد الخضراء، وسيضمن استدامة المنافع الاجتماعية والاقتصادية. إن بناء إطار تنظيمي فعال وحكومية رشيدة إضافة الى جمع جهود القطاعين العام والخاص ومنظمات المجتمع المدني، سيمكن الأردن من خلق قدرته التنافسية في عالم الاقتصاد الأخضر، بينما يواصل سعيه لتلبية طموحات شعبه في التنمية (الزعيبي، 2017).

وبحسب هذه الدراسة فإن إنشاء مشاريع للطاقة الشمسية بقدرة 600 ميغاواط، وخاصة في محافظة معان، بإمكانه خلق 1400 وظيفة، بينما يمكن خلق 1100 وظيفة جديدة، في حال تم تجميع ما قدرته 75 ميغاواط من الألواح الشمسية سنوياً. بالإضافة الى 600 وظيفة في تشغيل وصيانة 600 ميغاواط من الطاقة الشمسية. وحوالي 150 وظيفة في تشغيل وصيانة ما قدرته 1500 ميغاواط من مزارع الرياح.

كما يمكن تركيب سخانات شمسية في 20% من المساكن في الأردن، مما ينتج 670 وظيفة، وكذلك خلق 1500 وظيفة في عملية تصنيع وتركيب 25% من السخانات الشمسية المطلوبة (جريدة الدستور الأردنية، 2014).

وبحسب الاسكوا، فإن الحكومة الأردنية تخطط للحصول على الكهرباء المتجددة خلال الفترة 2015-2020 لتنفيذ المشاريع التالية: 600 ميغاواط من طاقة الرياح، ومن 300 الى 600 ميغاواط من توليد الطاقة الشمسية، ومن 30 الى 50 ميغاواط من الكتلة الحيوية، ويقدر حجم الاستثمار المطلوب في قطاع الطاقة المتجددة بحلول عام 2020 حوالي 2.1 مليار دولار (إدارة الدراسات والبحوث، 2016).

2. تونس

شجعت تونس تطوير واستخدام الطاقة المتجددة لتقليل اعتمادها على النفط والغاز المستورد، ففي عام 2009، تم تقديم أول خطة وطنية للطاقة الشمسية، بهدف زيادة حصة مصادر الطاقة المتجددة من أقل من 1% الى 4.3%، في العام 2014. وتشمل الخطة استخدام أنظمة الطاقة الشمسية الكهروضوئية، وأنظمة تسخين المياه بالطاقة الشمسية، ووحدة الطاقة الشمسية المركزة لتوليد الكهرباء، قد تصل وفورات الطاقة المتوقعة من خطة الطاقة الشمسية الى 22% لعام 2016، مع انخفاض قدره 1.3 مليون طن سنوياً من ثاني أكسيد الكربون (UNEP, 2010, P 23).

تشير التجربة إلى العائدات المحتملة على الاستثمار في الطاقة المتجددة كأحد أقطاب الاقتصاد الأخضر وخلق فرص عمل جديدة، والحد من واردات الوقود (Vaghefi, Siwar, Aziz, 2015, P 34).

أظهر سوق سخان المياه الشمسي في تونس زيادة كبيرة عندما تم توفير قروض منخفضة الفائدة لأصحاب المنازل، مع سداد المبالغ المستحقة من خلال فواتير الخدمات العامة العادية.

وهذا من شأنه أن يقلل من المخاطر بالنسبة للمصارف المحلية، بينما يظهر في الوقت نفسه على المقترضين تأثير التسخين الشمسي على فواتير الكهرباء.

ساعدت بروسول* أكثر من 105000 عائلة تونسية للحصول على مياهها الساخنة من الشمس، استنادا إلى قروض تزيد على 60 مليون دولار. أدى هذا النجاح، إلى تحقيق هدف، وهو إنشاء 750000 متر مربع من الألواح الشمسية، في الفترة ما بين 2010-2014، وهو الهدف الذي سيمثل تغطية شمسية مماثلة لتلك التي في إسبانيا أو إيطاليا، والدول التي يزيد عدد سكانها عن تونس بعدة أضعاف. وهذه الأنشطة والبرامج ساعدت على خلق العديد من فرص العمل، حيث نشأ 42 موردا، وأكثر من 1000 شركة تركيب لخدمة سوق الطاقة الشمسية.

وتشارك قطاعات السياحة والصناعة أيضاً، وهناك خطط لتشجيع قطاع الصناعة على زيادة استخدام الطاقة الشمسية (ROI +20, 2012, P19).

وهناك مبادرات أخرى قامت بها تونس، مثل: تنمية مبادرة "Eco-Lef" للنفايات البلاستيكية في عام 2001، ومبادرة "Eco-Piles" للبطاريات الكهربائية في عام 2005، ومبادرة "Eco-Zit" لزيوت التشحيم في عام 2008. وفي عام 2010 اطلق مشروع الإنتاج النظيف في تونس، ومن الأهداف الأساسية لهذا المشروع مساعدة المؤسسات على الامتثال للمواصفات البيئية العالمية من أجل تعزيز دخول الصادرات التونسية للأسواق الأوروبية التي تمثل معظم الصادرات التونسية. ويهدف هذا المشروع الى خفض استهلاك الطاقة، والمياه، والسيطرة على التلوث الناجم عن نشاطها. ومن الجدير بالذكر أنه بحلول عام 2011، بلغت المساحة المخصصة للزراعة العضوية 330000 هكتار، اي حوالي 6.6% من الاراضي الصالحة للزراعة في تونس. أما في عام 2015، تم إعلان استراتيجية وطنية تعنى بالاقتصاد الأخضر وتسعى إلى تطوير الأنشطة الاقتصادية

المتعلقة بالتنمية المستدامة، كالطاقة المتجددة، والنقل المستدام، والسياحة البيولوجية، والفلاحة البيولوجية، وفي عام 2016، تم توقيع اتفاقية تدعى "Project Eco-Vert" تهدف الى دعم الاستثمار، والمبادرة الخاصة لدى الشباب لإنجاز مشاريع صغيرة في الاقتصاد الأخضر (إدارة الدراسات والبحوث، 2016).

3. الإمارات العربية المتحدة

تحرز الامارات العربية المتحدة خطوات واسعة نحو تحقيق هدفها المتمثل في أن تصبح مركزا عالميا للاقتصاد الأخضر، إن الاقتصاد الأخضر هو الذي يؤدي الى تحسين رفاهية الإنسان والعدالة الاجتماعية، دون المساس بالبيئة من خلال الحد بشكل كبير من المخاطر البيئية، وتحقيق التوازن بين التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

أثبتت دبي أنها تفي بوعودها باستمرار، حيث تسعى جاهدة إلى أن تصبح مركزا عالميا للاقتصاد الأخضر. نموذج عالمي للشراكات الخضراء والتمويل، وكفاءة الطاقة والأمن، والاستثمار في الطاقة المتجددة، وإدارة جانب الطلب. وسيعمل كل ذلك على الحد من انبعاثات الكربون وتحقيق أهداف استراتيجية دبي للطاقة النظيفة لعام 2050. كما سيحدد أقل انبعاثات الكربون في العالم في دبي.

تهدف استراتيجية دبي للطاقة النظيفة لعام 2050 الى جعل دبي مركزا عالميا للطاقة النظيفة والاقتصاد الأخضر عن طريق ازالة الكربون وتنويع مزيج الطاقة. وبحلول عام 2020، تهدف دبي الى زيادة اجمالي إنتاج الطاقة من الطاقة النظيفة الى 7%، ليتم زيادتها الى 25% بحلول عام 2030، و75% بحلول عام 2050 (Janice Ponce de Leon, 2018).

إن الطاقة المتجددة حصلت على دفعة كبيرة في عام 2017، خاصة في دبي. حيث حققت هيئة كهرباء ومياه دبي ادنى تكلفة مستوية للكهرباء بقيمة 7.3 سنت لكل كيلوواط في الساعة، في المرحلة الرابعة من محطة محمد بن راشد آل مكتوم للطاقة الشمسية، التي تبلغ تكلفتها 700 مليون واط. هذا هو أكبر مشروع مركز للطاقة الشمسية المركزة في العالم (هيئة كهرباء ومياه دبي).

أطلقت الامارات العديد من المبادرات، والاستراتيجيات، فيما يتعلق بالاقتصاد الأخضر. ومن أولى هذه المبادرات، هي المدينة النموذجية مدينة مصدر* في أبو ظبي، وهي مدينة مصممة لتكون أول مشروع خال من انبعاثات الكربون، ويعتمد على الطاقة

الشمسية وغيرها من مصادر الطاقة المتجددة. ومن المتوقع أن ينتهي في العام 2025م. وسوف تكون مدينة مصدر، مستعدة لاستقبال حوالي ما بين 40000-50000 شخص، وحوالي 1500 شركة محلية وعالمية (هاشم، 2016).

عقدت في دبي، مبادرة في عام 2014، وهي "القمة العالمية للاقتصاد الأخضر"، تهدف الى تطوير مجال الاقتصاد الاخضر، ودعم التنمية المستدامة، والنمو الاقتصادي على المدى البعيد. وقد افتتحت الإمارات محطة أخرى وهي محطة "شمس 1"، حيث تعتبر من أكبر المحطات للطاقة الشمسية في العالم، والتي تهدف الى توفير 7% من احتياجات الطاقة في أبو ظبي، عبر مصادر متجددة بحلول عام 2020 (محطة شمس 1).

وبعد تطبيق الاقتصاد الأخضر في الامارات، حصلت نتائج إيجابية منها: انخفاض معدل إنتاج الفرد من الانبعاثات خلال فترة بين 2000-2012، من نحو 39.5 طن إلى نحو 20.6 طن. واستراتيجية "دبي للطاقة النظيفة 2050"، هدفت الى توفير 7% من الطاقة في دبي، من مصادر الطاقة النظيفة عام 2020، و25% في عام 2030 و75% في عام 2050. كما تسعى الاستراتيجية الى خفض الطلب على الكهرباء، والمياه بنسبة 30% بحلول العام 2030، وتقليل انبعاثات غاز الكربون بنسبة 16% بحلول العام 2021 (إدارة الدراسات والبحوث، 2016).

4. اليمن

إن الجهود والمبادرات التي تعمل عليها دولة اليمن، والتي لها علاقة بالاقتصاد الأخضر، قامت بالاستغلال الاقتصادي للغاز الطبيعي كوقود نظيف، وذلك بتطوير الغاز الطبيعي لتوليد الكهرباء، وتوفيره لقطاعي الصناعة، والنقل مستقبلاً. وقد تم في هذا المجال إنشاء المحطة الكهربائية الغازية في مأرب بطاقة 314 ميغاوات، والتي بدأ تشغيلها في مطلع عام 2010، وذلك كمرحلة أولى من مشروع المحطة الذي يستهدف توليد 700 ميغاوات، وتشمل خطط الحكومة المستقبلية انشاء عدد من المحطات التي تعتمد على الغاز وبطاقة اجمالية تبلغ 2000 ميغاوات وحتى عام 2020. ويعول على القطاع الخاص دخول هذا المجال والمساهمة في إقامة هذه المحطات.

كذلك قامت اليمن على تنويع مصادر إنتاج الطاقة الصديقة للبيئة، بما فيها الطاقة المتجددة، والاعتماد عليها كمصدر مستدام للطاقة، كما تتضمن الخطط على تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للطاقة المتجددة، واستراتيجية كفاءة الطاقة، وتنمية مصادر الطاقة

البديلة في المناطق الريفية، وقد تم استحداث قطاع للطاقة الجديدة، والمتجددة في وزارة الكهرباء والطاقة، وإعداد الهيكل المؤسسي والتنظيمي للقطاع، وإعداد مجموعة من الدراسات في مجال تنمية مصادر الطاقة المتجددة في اليمن مثل: الطاقة الشمسية، طاقة الرياح، طاقة البيو جاز الخ، يمكن توضيحها كما يلي:

1.4 الطاقة الشمسية

تم إجراء التجهيزات اللازمة، لتنفيذ مشروع ريادي لكهربية عدد من القرى في بعض المحافظات اليمنية بواسطة الخلايا الكهروضوئية. ونفذت الاسكوا بالتنسيق مع وزارة الكهرباء والطاقة في اليمن، وبالتعاون مع منظمة الدول المصدرة للبترول (أوبك)، وصندوق التنمية الدولية، مشروعاً رائداً في مجال تركيب، وصيانة أنظمة الطاقة الشمسية الضوئية في إحدى القرى الساحلية اليمنية، تشمل أنشطة المشروع شراء وتركيب أنظمة الطاقة الشمسية الضوئية، وتدريب وتعريف سكان القرية بتشغيل وصيانة الأنظمة المدمجة، وتقييم أداء المشاريع على الصعيدين التقني، والاجتماعي بعد مرور عام واحد على بدء تشغيلها.

2.4 طاقة الرياح

تتضمن خطة التنمية الحالية مشروعاً لإنشاء مزرعة رياح، لإنتاج الكهرباء، بطاقة 50 - 100 ميجاوات في منطقة المخاء الساحلية، محافظة تعز في اليمن.

3.4 طاقة البيو جاز •

نفذ الصندوق الاجتماعي للتنمية عدة مبادرات في مجال توليد الطاقة بواسطة البيو جاز، التي تشمل إنشاء 11 وحدة بيو جاز، لمحميتي برع، وعتمة، يتراوح حجم الوحدة بين 5 - 7 متر مكعب، وإنتاجيتها تتراوح بين 1.0 - 1.5 متر مكعب، إضافة إلى ثلاث وحدات يتراوح حجمها بين 11 - 16 متر مكعب، وإنتاجيتها بين 3 - 6 متر مكعب، وتوزعت هذه الوحدات على المعهد البيطري بصنعاء، ومسلك البرج، ومعهد سرود الزراعي في محافظة الحديدة.

4.4 مبادرات أخرى

هناك مبادرات أخرى مثل: إعداد استراتيجية للسياحة البيئية، وإنشاء كيان مؤسسي يختص بتنمية السياحة البيئية، وإصدار دليل إرشادي للسياحة البيئية وتحديد مسارات للسياح داخل المحميات الطبيعية.

وكذلك قامت الهيئة العامة لحماية البيئة بتنفيذ مشاريع تجريبية للحصاد المائي من الامطار والضباب، ومشاريع تجريبية اخرى في مجال تدوير المخلفات الصلبة والسائلة، تشمل تدوير القمامة من المخلفات المنزلية، والتجارية، والصناعية، واعادة استخدام مياه الوضوء لزيادة الرقعة الخضراء، واعادة استخدام الزيوت، ومشاريع نموذجية لبدائل البلاستيك (التقرير الوطني للجمهورية اليمنية، 2012، ص 21 - 22).

ومن هنا، وبعد القيام بدراسة هذه الدول التي طبقت الاقتصاد الاخضر، والتي كانت تهدف الى تحقيق التنمية المستدامة، وهناك دول عربية اخرى طبقت هذا الاقتصاد مثل المغرب، والجزائر، والعراق، والسودان، حيث هذه الدول تتمتع بموارد طبيعية وبشرية، لا بد من استغلالها، الاستغلال الأمثل.

ومن المتعارف عليه، أن بعض الدول العربية تنعم بموارد طبيعية مثل: النفط والغاز، حيث تم استغلال هذه الثروة لتطوير اقتصاداتهم، وأصبح البعض منهم، دول ذات الدخل المرتفع، مثل دولة الامارات، حيث تنفذ استراتيجيتها الوطنية للاقتصاد الاخضر بنجاح.

في هذا الصدد، لابد من الاستمرار على زيادة القدرة على البحث والتطوير، لاعتماد استراتيجيات الاقتصاد الاخضر في تلك الدول. ويمكن أن يؤدي الانتقال الى الاقتصاد الاخضر الى الحد من التدهور البيئي، وحماية المجتمع من التأثير السلبي للنمو الاقتصادي.

وقد تجد الحركة الواعية نحو الاقتصاد الاخضر، طرقاً جديدة لتعزيز كفاءة الموارد، وفتح فرص جديدة للتنمية الاجتماعية، والاقتصادية والحد من حجم البطالة من خلال توفير فرص عمل مناسبة، التي تؤدي الى استراتيجيات الحصول على النمو الاخضر إلى تحسين ظروف المعيشة في تلك الدول.

لا يمكن تنفيذ فكرة الاقتصاد الاخضر، بدون التغييرات التكنولوجية والابتكار، وفي الواقع، لا يوجد لدى هذه الدول، التقنيات، والموارد المالية، واللازمة، للانتقال الى الاقتصاد الأخضر. وبالتالي، تحتاج الدول العربية الى مساعدة دولية من الدول المتقدمة، وخاصة من الدول التي طبقت الاقتصاد الأخضر.

XII إمكانية تطبيق الاقتصاد الأخضر في فلسطين

من خلال ما عرض سابقاً، توصلت الدراسة إلى حقيقة مفادها إمكانية تطبيق الاقتصاد الأخضر في فلسطين، حيث تمتلك فلسطين، مقومات بشرية، وطبيعية التي تجعلها قادرة على تطبيق هذا الاقتصاد، ومن خلال سردنا لأهم القطاعات المعنية بالاقتصاد الأخضر. فإن استخدام الطاقة المتجددة في انتاج الطاقة الكهربائية، بدلاً من الاعتماد على استيراد المحروقات في هذا المجال، حيث أن فلسطين تعتمد بالكامل على استيراد المحروقات من اسرائيل، حيث تستورد حوالي 92% من احتياجاتها من الطاقة الكهربائية (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2016، ص 1)، استوردت الضفة الغربية في عام 2016 من الأردن 42.467 ميغواط. أما قطاع غزة فاستوردت من مصر 115.921 ميغواط، أما المشتراة من الشركة الفلسطينية للكهرباء حوالي 338,916 ميغواط (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2016). علماً أن فلسطين في الوقت الحالي يعاني من أزمة طاقة خانقة، وخاصة في قطاع غزة، حيث يدفع الفلسطينيون أعلى أسعار طاقة في منطقة الشرق الاوسط، وان هذه الأسعار مازالت مستمرة بالارتفاع.

تتمتع فلسطين بمناخ مشمس معظم أيام السنة، وبالإمكان استخدام الطاقة الشمسية لإنتاج الكهرباء في المناطق الفلسطينية كافة، خاصة أن قطاع غزة يعاني من أزمة خانقة من انقطاع الكهرباء المستمر، فان استغلال هذه الطاقة سيجد من أزمة انقطاع الكهرباء، ومن حجم واردات المحروقات الخاصة بالكهرباء، ومن الأمور التي تدعو الى نجاح هذا الموضوع: فإن بعض التجارب الناجحة في المنطقة العربية، ومن أهمها تجربة المدينة النموذجية مصدره في دولة الامارات كما ذكرنا سابقاً، والتي يتم فيها توليد الكهرباء عن طريق الطاقة الشمسية، والتي تزود المدينة بالطاقة اللازمة لكافة النشاطات، والفعاليات الاقتصادية للمدينة. وهناك ايضاً مشاريع نفذت في اليمن لتوليد الكهرباء النظيفة، حيث يتم توليد الكهرباء بالطاقة الشمسية، في المناطق التي يصعب امداد خطوط الطاقة الكهربائية التقليدية إلى المناطق الريفية البعيدة بسبب الكلفة وخسارة الطاقة، والتي تحول دون وصول الكهرباء إليها بالطرق التقليدية، حيث تم توليد الكهرباء عن طريق الطاقة الشمسية.

أما قطاع الغاز، فإن فلسطين، قطاع غزة بالتحديد تمتلك محطة غاز، أطلق عليها اسم محطة "غزة مارين"، حيث تم اكتشافها في نهاية تسعينات القرن الماضي (الأناضول،

(2015). حيث قدرت مخزونه حوالي 1.4 تريليون قدم مكعب من الغاز الطبيعي، وأن هذه الكمية تكفي لتشغيل الطاقة لجميع الأراضي الفلسطينية (شمعة، 2017).

وفي مجال إدارة وتدوير النفايات، يمكن تطبيق ذلك الأمر الذي سوف يؤدي إلى التخلص من هذه النفايات، والاستفادة منها في مجالات عديدة بعد اعادة تدويرها، وهناك دول عديدة تقوم بإنتاج الطاقة من النفايات (مجدلاني، 2011، ص 4). مثل تونس..

أما في مجال ادارة الاراضي، يمكن العمل في هذا المجال بشكل فعال، وذلك من خلال اعادة تشييط القطاع الزراعي، واستخدام التقنيات النظيفة في الانتاج الزراعي، والتي تعمل على تحسين المناخ، وتقليل تلوث الهواء من خلال امتصاص ثاني أوكسيد الكربون. وفي مجال ادارة المياه يمكن القيام بعمل كبير، وذلك من خلال اعادة استخدام المياه المعالجة، وجمع مياه الامطار، والسيول، من خلال اقامة السدود والخزانات لغرض التغلب على أزمة المياه.

إن ما يساعد نجاح عملية تطبيق الاقتصاد الأخضر في فلسطين، هو استثمار هذه القطاعات وتشجيع الاستثمار الخاص سواء المحلي او الاجنبي في مجال الاقتصاد الأخضر، وذلك من خلال منح التسهيلات التي تشجع الاستثمار في مثل هذه القطاعات، ومن المعروف ان عملية التحويل الى الاقتصاد الأخضر سوف يولد فرص عمل عديدة، وفلسطين بحاجة الى استحداث فرص العمل لغرض الحد من البطالة، حيث أن حجم البطالة في الضفة الغربية بلغ 19%، وقطاع غزة، 46.6% (الطباع، 2017).

ومن جانب آخر فان الاقتصاد الأخضر يعمل على تخفيض نسبة الفقر، وذلك من خلال توفير فرص العمل، عن طريق القطاعات مثل: قطاع الصحة، والطاقة، والمياه، والسياحة..... الخ، وبإمكان فلسطين الاستفادة من الاقتصاد الأخضر للحد من ظاهرة الفقر، والتي بلغت في الضفة الغربية حوالي 17.8%، وقطاع غزة حوالي 38.8%، والفقر مدقع بلغت في الضفة الغربية حوالي 7.8، وقطاع غزة حوالي 21.1 (الجهاز الاحصائي الفلسطيني، 2016، ص 30).

XIII النتائج والتوصيات

أهم نتائج الدراسة يمكن سردها كما يلي:

1. الاقتصاد الأخضر يعد المحرك الرئيس للتنمية المستدامة، إذ يساهم هذا الاقتصاد في خلق وتوفير فرص عمل أكثر، عن طريق استحداث وظائف عديدة من خلال

القطاعات مثل: قطاع الطاقة المتجددة، والزراعة، والسياحة الخ من القطاعات. وكذلك تعزيز العدالة الاجتماعية، هذا من شأنه ان يسهم في منح الفئات الفقيرة، الفرصة لزيادة الدخل، وبالتالي يساعد على الحد من الفقر من جهة، وحماية البيئة من جهة أخرى.

2. قامت مجموعة من الدول باستخدام فكرة الاقتصاد الاخضر، لاستحداث الوظائف الخضراء، حيث أن هناك العديد من الدول العربية مثل الامارات، والأردن، واليمن، استخدمت هذا الاقتصاد، وقد نجحت في تطبيق استراتيجياتها على حسب ما تملكه من الموارد الطبيعية والبشرية، واستثمارها بشكل رشيد.

3. استخدام الطاقة الشمسية، يساعد على الحد من استيراد المحروقات المتعلقة بالطاقة الكهربائية، اي باستخدام الألواح الشمسية، هذا يحقق تنمية مستدامة بأقل التكاليف من جهة، والحفاظ على البيئة من جهة أخرى. وكذلك الغاز الطبيعي.

4. فلسطينياً: تتمتع فلسطين بموارد طبيعية وبشرية، ولكنها غير مستغلة، حيث أنها تعاني من أزمات عديدة، منها أزمة الكهرباء، والمياه، والزراعة. وأن المعيق الرئيس لتحقيق التنمية المستدامة في فلسطين هي الاحتلال الاسرائيلي.

5. ان إسرائيل متخوفة من فلسطين باستخدام الاقتصاد الاخضر، بسبب النجاحات التي وصلت اليها بعض الدول العربية، حيث ان هذا النجاح قد تخفف من وطئه الاحتلال، من خلال الحلول والاستراتيجيات التي من الممكن أن تضعها فلسطين، من خلال الاستفادة من تجارب الدول الأخرى التي طبقت هذا الاقتصاد.

- التوصيات:

1. العمل على تشجيع الاستثمارات المحلية والأجنبية، لدعم كافة القطاعات الخاصة بالاقتصاد الأخضر، خاصة في قطاع الكهرباء والمياه.
2. العمل بين القطاع العام والقطاع الخاص، وجعل مثل هذه الاستثمارات وسيلة ناجحة للحفاظ على الموارد الطبيعية، وخلق فرص عمل.
3. التشديد على ضرورة تخصيص جزء من الاستثمارات في مجالات التأهيل، والبحث عن المعلومات الجيدة، ومعرفة ما يحدث من تطورات مناخية وتكنولوجية، خاصة أن المنطقة العربية أصبحت من المناطق المعرضة لمخاطر التقلبات المناخية.

4. لا بد للدولة الفلسطينية ان تقوم بتحديث القوانين والسياسات البيئية، ووضع استراتيجيات مناسبة لضمان نجاح الاقتصاد الأخضر.
5. الاهتمام بنشر فكرة الاقتصاد الأخضر بين فئات المجتمع، بشتى الطرق التعليمية والترويجية، لمعرفة مدى اهمية هذا الاقتصاد، وما هي النتائج المترتبة عليه، في حال تطبيق الاقتصاد الأخضر، خاصة فيما يتعلق بالبطالة، وقطاع الكهرباء والمياه.
6. العمل على اتمام الوحدة الوطنية، لأن هذا يساعد على تحسين الوضع الاقتصادي في فلسطين، خاصة ان فكرة الاقتصاد الأخضر بدأت بالظهور خلال الفترة الأخيرة في الضفة الغربية دون غزة.
7. العمل على تخضير قطاع الزراعة، من خلال الترويج، ونشر الممارسات المستدامة، تعتبر من اكثر الطرق فعالية، لتوفير المزيد من الموارد الغذائية، والحد من الفقر، وكذلك ان عملية التشجير الزراعي يساعد على الحد من التلوث البيئي بامتصاص ثاني أوكسيد الكربون.

XIV المراجع

1. احمد، خضر. الاقتصاد الأخضر مسارات بديلة إلى التنمية المستدامة. الشبكة العربية للأمن الانساني. على شبكة الانترنت: <https://cutt.us/7DOTc>
2. إدارة الدراسات والبحوث (2016). آفاق الاقتصاد الأخضر في المنطقة العربية، مجلة اتحاد المصارف العربية، على شبكة الانترنت: <https://goo.gl/QTYaUM>
3. الاسكوا (2011). استعراض الانتاجية وانشطة التنمية المستدامة في منطقة الاسكوا، العدد الاول، الاقتصاد الأخضر في سياق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر، المبادئ والفرص والتحديات في. المنطقة العربية، نيويورك، على شبكة الانترنت: <https://goo.gl/cKANKT>
4. الأناضول (2015). حقل «غزة مارين» للغاز الطبيعي كنز غير مستغل قبالة ساحل غزة التي تعاني من شح الوقود. مجلة القدس العربي اليوم، على شبكة الانترنت: <http://www.alquds.co.uk/?p=457867>
5. الأمم المتحدة للبيئة، على شبكة الانترنت: <http://cutt.us/73SnQ>
6. البريري، هند، وابو السعد، ساندني، وعبد المسيح، مارينا، وآخرون (2017). الاقتصاد الأخضر وأثره على التنمية المستدامة في ضوء تجارب بعض الدول: دراسة

حالة مصر. المركز الديمقراطي العربي، على شبكة الانترنت:

<http://www.democraticac.de/?p=47167>

7. التقرير الوطني للجمهورية اليمنية حول التنمية المستدامة المقدم إلى مؤتمر الأمم

المتحدة حول التنمية المستدامة، ريو دي جانيرو البرازيل، 2012.

8. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2016). كمية الطاقة الكهربائية المستوردة

والمشترية (ميغاواط/ساعة) في قطاع غزة حسب المصدر والشهر. على شبكة

الانترنت: <http://cutt.us/GAEkP>

9. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2016). كمية الطاقة الكهربائية المستوردة

(ميغاواط/ساعة) في الضفة الغربية حسب المصدر والشهر. على شبكة الانترنت:

<http://cutt.us/Q1Xra>

10. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، (2016). _أحوال السكان الفلسطينيين

المقيمين في فلسطين، على شبكة الانترنت: <http://cutt.us/cFAhs>

11. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، _الادارة العامة للإحصاءات الجغرافية، دائرة

إحصاءات المصادر الطبيعية، الطاقة المتجددة في فلسطين. على شبكة الانترنت:

http://info.wafa.ps/pdf/Renewable_energy.PDF

12. الحاتمي، فاطمة الزهراء (2012). الاقتصاد الأخضر.. السبيل الى تنمية مستدامة.

مسارات للرصد والدراسات الشرقية، على شبكة الانترنت: <http://cutt.us/jvxnX>

13. الحسيني، أسامة (2015). الاقتصاد الأخضر، الجزء الاول، البيئة والتنوع

البيولوجي. جامعة القاهرة.

14. الخرايشة، صالح (2018). 10% كلفة الطاقة المستوردة من الناتج المحلي

الإجمالي في الأردن العام الماضي. مجلة الدستور، على شبكة الانترنت:

<https://goo.gl/HbNMLQ>

15. خنفر، عايد (يناير 2014). الاقتصاد البيئي "الاقتصاد الأخضر" مجلة اسبوط

للدراستات البيئية، (39)، 53-63.

16. الزعبي، ربا (2017). الاقتصاد الأخضر في الأردن.. حاجة وخيار استراتيجي.

على شبكة الانترنت: <https://www.ecomena.org/jordan-green-ar>

17. شمعة، أية (2017). نفط فلسطين.. حقائق "الثروة المسلوقة". المركز الفلسطيني

للإعلام، على شبكة الانترنت: <https://goo.gl/hKzK6s>

18. الطباع، ماهر (2017). معدلات البطالة في فلسطين الأعلى بين دول المنطقة.

فلسطين اليوم، على شبكة الانترنت: <https://goo.gl/xyDMqG>

19. القبندي، عنود (2011). الاقتصاد البيئي "الاخضر" العالم في طريقه لـ "ريو" مرة

اخرى. مجلة بيتنا، الهيئة العامة للبيئة، العدد 141، الكويت.

20. قحام، وهيب، وشرق، سمير (ديسمبر 2016). الاقتصاد الأخضر لمواجهة

التحديات البيئية وخلق فرص عمل - مشاريع الاقتصاد الأخضر في الجزائر-.

مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، 2352 - 9822 (6)، 435-355، جامعة أم

البواقي.

21. مجدلاني، رلى (2010). مفاهيم ومبادئ الاقتصاد الأخضر الإطار المفاهيم،

الجهود العالمية وقصص النجاح. على شبكة الانترنت: <http://cutt.us/rQrkg>

22. محطة شمس1، مصدر للطاقة النظيفة، على شبكة الانترنت:

<http://www.masdar.ae/ar/energy/detail/shams-1>

23. المولى، حافظ (2017). دور الاقتصاد الأخضر في الحد من البطالة وتخفيض

نسبة الفقر مع اشارة الى العراق. المجلة الأكاديمية لجامعة نوروز، 6(2)، 508-

500. على شبكة الانترنت: <http://cutt.us/JvMGO>

24. هاشم، زينب (2016). 35% من العاملين بها نساء.. "مصدر".. مدينة خالية من

الكربون بأيدي ناعمة. مجلة الاهرام العربي. على شبكة الانترنت:

<http://arabi.ahram.org.eg/News/94360.aspx>

25. هيئة كهرباء ومياه دبي. على شبكة الانترنت: <https://cutt.us/z98Wk>

26. Al Zu'bi, Ruba (2013). Jordan's Green Economy Potential.

SHARNOFF'S GLOBAL VIEWS. Retrieved from:

<http://www.sharnoffsglobalviews.com/jordan-economy-010/>.

27. Janice Ponce de Leon (2018). State of Green Economy Report

2018 launched. Gulf News. Retrieved from:

<http://cutt.us/YbgdH>

28. Nwosu, F.O; I.J. Uhuegbulem; G. N. Ben-Chendo. (2015).

Green Economy: A Tool for Achieving Sustainable

- Development and Poverty Reduction in Nigeria. European Journal of Academic Essays, 2(5), 1-4. Retrieved from: <http://euroessays.org/wp-content/uploads/2015/06/EJAE-377.pdf>.
29. OECD INDICATORS. (2011). Towards Green Growth: Monitoring progress. Retrieved from: <http://cutt.us/9ScS6>
30. RIO +20, United Nations Convention on Sustainable Development (2012). A Green Economy in the Context of Sustainable Development and Poverty Eradication: What are the Implications for Africa?. United Nations Economic Commission for Africa. Retrieved from: <http://cutt.us/ZE6Mt>
31. Towards green growth. (2011). Retrieved from: <http://cutt.us/HVbRf>
32. UNEP (2010). Green Economy: Developing Countries Success Stories. United Nations Environment Programme. . Retrieved from: <https://goo.gl/8nLP4E>.
33. UNEP (2011). Towards a Green Economy: Pathways to Sustainable Development and Poverty Eradication - A Synthesis for Policy Makers. Retrieved from: <http://cutt.us/nYOpX>
34. Vaghefi, Negin, & Siwar, Chamhuri, & Aziz, Sarah (2015). Green Economy: Issues, Approach and Challenges in Muslim Countries. Scientific Research Publishing, (5), 28-35, Retrieved from: http://file.scirp.org/pdf/TEL_2015013016381657.pdf.